article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال المدة من 1 أبريل حتى 30 أبريل 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقًا إنسانيًا وصحيًا... «.

مستجدات الواقع المصري في أبريل 2024

كان مطلع الشهر موعد مع حلف الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليمين الدستوري لولايته الثالثة والأخيرة، بعدها بأقل من أسبوع، ضمت نيابة أمن الدولة العليا 4 متهمين جدد في القضية المعروفة إعلاميًا باسم «قضية دعم فلسطين»، وأكد محام المتهمين أنهم تعرضوا لانتهاكات أبرزها؛ الضرب أثناء وبعد القبض عليهم، كما أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس 5 متهمين على خلفية تحريرهم توكيلات لتأسيس حزب تيار الأمل الذي يسعى لتأسيسه السياسي والمرشح الرئاسي المحتمل السابق، أحمد الطنطاوي.

كذلك تعاملت قوات الأمن بذات المنهج العنيف مع عشرات المتظاهرات ممن شاركن في وقفة رمزية ضمن وفد نسائي توجه إلى المقر الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقاهرة، لدعم نساء غزة والسودان، حيث قامت قوات أمنية بالقبض على 17 ناشطًا وناشطة، وبعض المارة من أمام الوقفة، مستخدمين العنف الشديد مع المشاركات وذلك بعد أن قاموا بسرقة هواتفهم الشخصية، وأبقتهم ليلة قيد الاختفاء القسري قبل أن يظهروا أمام نيابة أمن الدولة العليا اليوم التالي، وتقوم بإخلاء سبيلهم بكفالات مالية.

كما ألقت قوات أمنية القبض على الناشط العمالي، شادي محمد، من أمام منزله بعد عودته من عمله، في استهداف له جراء نشاطه النقابي ليس بالأول، وبعد القبض عليه ما زال «محمد» في مكان غير معلوم حتى وقت كتابة النشرة. أيضًا رفضت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل العاملين المحتجزين على ذمة إضراب غزل المحلة منذ فبراير 2024، وقامت بتجديد حبسهما 15 يومًا على ذمة القضية 717 لسنة 2024، وذلك بتهمة «الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة».

وبالرغم من كل هذا العنف، تعاملت الجهات الأمنية والجهات المسؤولة بسلبية وبطء مع الاعتداءات الطائفية التي شهدتها قريتا الفواخر والكوم الأحمر بمحافظة المنيا، حيث قام متطرفون بنهب وحرق ممتلكات ومنازل أقباط وحبس بعض الأسر في منازلهم والاعتداء بالضرب على بعض النساء إثر شائعة عن قيام المسيحيين في القرية بتحويل منزل إلى كنيسة، وبرغم علم الأجهزة الأمنية المسبق بوجود توترات طائفية في القرية؛ فشلت في منع وقوعها وحماية المواطنين، واكتفت بالقبض على عدد من الأفراد بعد وقوع تلك الجرائم المروعة.

وخلال الشهر، أصدر وزير الداخلية قرارين بإنشاء 4 سجون جديدة داخل قسمي شرطة بمحافظتي سوهاج والأقصر، واثنين داخل قسم الفيوم؛ وذلك لتنفيذ العقوبات المخففة بهما.

وعلى الصعيد الخارجي، أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها الذي يرصد حالة حقوق الإنسان في 200 دولة. وأشار التقرير إلى استمرار الوضع الحقوقي في مصر كما هو من حيث استمرار عدد من الانتهاكات، منها؛ القتل التعسفي واختفاء الأشخاص قسريًا والتعذيب والاعتقال التعسفي والقمع السياسي والقيود على حرية التعبير والإعلام وحرية التجمع وحرية التنقل والفساد الحكومي والعنف الأسري وتجارة البشر والتمييز ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الجنس والمتحولين جنسيًا، القيود على حرية اتحاد العمال.

وفيما يتعلق بالمستجدات القضائية خلال أبريل 2023، صدرت أحكام نهائية بالإعدام جديدة بحق المتهمين في قضية «اللجان النوعية بالمنوفية»، حيث أيدت محكمة النقض بتاريخ 24 أبريل، الحكم الصادر بإعدام اثنين من المتهمين في القضية 85 لسنة 2017 جنايات شبين الكوم، والمعروفة إعلاميًا باسم «قضية اللجان النوعية بالمنوفية»، بينما قبلت الطعن المقدم من 4 متهمين آخرين؛ وخففت الحكم الصادر ضدهم من الإعدام إلى السجن المؤبد 25 سنة. يُذكر أنه في مطلع الشهر طالب خبراء مستقلين بالأمم المتحدة من الحكومة المصرية وقف تنفيذ 7 أحكام نهائية بالإعدام في قضية أخرى وهي «كتائب حلوان».

وفي تطورات خاصة بقضية أحمد الطنطاوي، ومدير حملته، محمد أبو الديار، طالبت هيئة دفاعه برد المحكمة بسبب عدم اتخاذها أي رد فعل تجاه قيام ضابط بتصوير هوياتهم النقابية، وكذلك مقاطع فيديو لهم خلال جلسة المحاكمة التي انعقدت في الشهر الماضي، وأوقفت محكمة جنح المطرية استئناف «أبو الديار» على حكم حبسه لحين الفصل في طلب رد هيئة المحكمة.

أيضًا أيدت محكمة جنح مستأنف مدينة نصر الحكم بحبس مؤسس الحركة المدنية الديمقراطية، المهندس يحيى حسين عبد الهادي، سنة مع إيقاف التنفيذ، والمتهم فيها بـ "حيازة منشورات ونشر أخبار كاذبة».

وعلى صعيد المستجدات القانونية، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون لإقرار محاكم استئناف الجنايات الاقتصادية أسوة بمحاكم الجنايات؛ ونظم المشروع تشكيل الدوائر الابتدائية والاستئنافية للمحاكم الاقتصادية، تمهيدًا لعرض المشروع على مجلس النواب.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية أبريل 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر -خلال شهر- أبريل 2024 الانتهاكات التالية:.

رصدت منظمات التحالف خلال الشهر، وفاة المواطن محمد محمود جاد، والذي كان محتجزًا بأحد مقار مجمع سجون بدر الجديد؛ وذلك جراء حرمانه من الرعاية الصحية الواجبة رغم كونه مريضًا بالقلب، وأصيب بجلطة نُقل على إثرها إلى مستشفى السجن، ولكن وافته المنية هناك.

كما رصدنا استغاثة والدة المحتجز بدر محسن عبد الله الهادي، والمحتجز منذ 7 سنوات وكان عمره وقت القبض عليه 17 عامًا، من سوء المعاملة التي ترقى للتعذيب، والتي يتعرض لها داخل ليمان أبو زعبل مقر «تأهيل 3»، على يد رئيس المباحث، إسلام عبد اللطيف، وبمعاونة عدد من المخبرين، وهم؛ صبري السيد أحمد والسيد غضب، إضافة إلى مجموعة من السجناء، ومن أبرزهم؛ محمود صلاح ومحمد سمير، رجال رئيس المباحث وفقًا لرسالتها.

جاء في نص رسالة الوالدة «اتعلق على الحديد من الساعة العاشرة صباحًا إلى الساعة اثنين، وبعدها اضرب في الكلبشات واتعلق على الحديد، واتعرض لإصابات»، وأضافت: «فيه علامات في ايده من وضع الكلبشات فيها وقفلها على ايديه بغير إنسانية، وتم ضربه على ظهره، وحدوث إصابات وكدمات في جسمه».

كما رصدنا رسالة مسربة من سجن المنيا شديد الحراسة، تتحدث عن انتهاكات جسيمة أيضًا تحدث بداخل المقر بحق السجناء، تحت إشراف رئيس المباحث أحمد صدقي والمأمور أحمد الخولي، معاون المباحث خالد أبو ستيت بمعاونة المخبرين كما جاء في نص الرسالة، حيث يتم تعريض السجناء للخطر عن طريق عقابهم بنقلهم إلى غرفة يسيطر عليها أحد السجناء يقوم بضرب وتعذيب والاعتداء الجنسي على المُعاقبين تنكيلًا بهم، وتتسامح الإدارة مع هذه الجرائم بل وتتواطأ مع مرتكبيها من أجل التنكيل بمن يرغبون بمعاقبته من السجناء.

رصدنا أيضًا إعلان المواطن أحمد محمد عبد الغني، إضرابه عن الطعام عقب تعرضه لانتهاكات جسيمة داخل قسم شرطة الإبراهيمية بمحافظة الشرقية، «عبد الغني» الذي تعرض للتدوير المستمر على ذمة عدة قضايا منذ القبض عليه في يناير 2019، أعلن إضرابه عن الطعام ورفض استلام طعام القسم «التعيين الميري» رغم توعد حازم مباشر، مأمور القسم له بمزيد من التنكيل إذا استمر في الإضراب، اعتراضًا على الانتهاكات الجسيمة والمعاملة غير الآدمية واللا إنسانية التي تعرض لها وعدد آخر من المعتقلين السياسيين، والتي شملت الضرب، والسحل، والاعتداءات اللفظية في نهار رمضان وهم صائمون، داخل محبسهم بمركز شرطة الإبراهيمية بمحافظة الشرقية.

كذلك رصدنا استمرار المحتجز حسن عبد الحميد حسن، في الإضراب عن الطعام، والذي بدأه في الشهر الماضي الموافق الأول من رمضان، احتجاجًا على حبسه الاحتياطي الذي دخل العام الخامس بالمخالفة للقانون بهدف الانتقام من صهره الإعلامي المعارض، تامر جمال الشهير بـ «عطوة كنانة»، وأفادت أسرته بعد آخر زيارة له في محبسه بمركز بدر للإصلاح والتأهيل 1 بتدهور حالته الصحية وفقدانه الكثير من وزنه، جراء الإضراب عن الطعام والاكتفاء بالمياه والتمر فقط، ذكرت أسرته أن الضحية يعمل مهندسًا معماريًا ويعاني من أمراض الضغط، فضلًا عن إصابته بقطع في الرباط الصليبي، وحاول بكل السبل القانونية المتاحة المطالبة بحريته المسلوبة دون جدوى.

وعلى صعيد الانتهاكات الجماعية، رصدنا رفض محتجزو وادي النطرون 1، استلام «التعيين الميري» لـ 4 أيام متتالية على الأقل؛ احتجاجًا على سوء معاملتهم وتصاعد وتيرة الانتهاكات بحقهم، وطالبوا بالتوقف عن حرمانهم من مطالبهم الأساسية المشروعة وهي؛ مياه صالحة للشرب، هواء نقي، والدواء والرعاية الصحية، حيث إن جميع غرف المقر تطل على ممرًا داخليًا ولا يوجد بها نوافذ تطل على خارج السجن أو تسمح بتجدد الهواء باستمرار، ولا يسمح منذ مدة طويلة بدخول أجهزة لتهوية وتنقية الهواء، مع حرمان السجناء من التريض أو التعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة، مما

يتسبب في انتشار الأمراض المعدية؛ وخاصة الأمراض الجلدية بين المحتجزين دون رعاية طبية لضعف إمكانات مستشفى السجن.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين– خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا؛ تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، -خصوصًا- بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في المدة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال